المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مفوضية "الاستفتاء الوطني".. خطوة لإنهاء مجلسي النواب والدولة والدفع نحو الانتخابات أم بدعة جديدة يتم توظيفها لتصفيات سياسية وصفقات ثنائية؟

وحدة الأبحاث والبحوث
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

قراءة تحليلية
25 نوفمبر 2024

www.lcsms.info
lcsms.info

مفوضية "الاستفتاء الوطني"..

خطوة لإنهاء مجلسي النواب والدولة والدفع نحو الانتخابات أم بدعة جديدة يتم توظيفها لتصفيات سياسية وصفقات ثنائية؟

ورقة تحليلية

وحدة الأبحاث والبحوث

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

25 نوفمبر 2024

مقدمة

المتابع للمشهد الليبي بدقة خاصة منذ وصول السلطة التنفيذية من رئاسي وحكومة وحدة وطنية لرأس السلطة في البلاد يتأكد له أن هذه الأجسام ركزت منذ خطواتها الأولى لتكريس وتثبيت أركان حكمها لأطول مدة ممكنة رغم أنها أجسام تم انتخابها لإدارة مرحلة انتقالية لا تتجاوز العامين، لكن هذه المؤسسات تجاوزت كل هذه المدد القانونية وجددت لنفسها دون أي استفتاء لتحكم أكثر من 4 سنوات حتى الآن.

وفي حين كانت السلطة الجديدة (المجلس الرئاسي ويقوده، محمد المنفي وحكومة الوحدة برئاسة، عبد الحميد الدبيبة) تثبت أركانها في غرب البلاد ووسطها وجنوبها وحاولت في شرقها لكنها لم تستمر ولم تنجح، كان هناك معسكر آخر في شرق البلاد عمره أكبر من هذه السلطة بأضعاف وهو مجلس النواب القابع فوق المشهد السياسي الليبي منذ أكثر من 10 سنوات، ويتشدق دوما بالتداول السلمي على السلطة وضرورة الذهاب إلى الانتخابات.

هذه الأجسام التي اعتبرت الدولة الليبية " مربوعة خاصة " يتحكمون في أدق تفاصيلها من سياسة واقتصاد وجيش وأمن وعلاقات خارجية، بدأت منذ اللحظة الأولى معركة " شخصية " أرادت بها تكسير عظام الخصم لينقاد لجموحها ومصالحها، ووسط هذه الحروب (الغير شريفة) دفع المواطن ضريبتها من قوت يومه وأمنه القومي وحتى راتبه الشخصي.

"مفوضية للاستفتاء أم للضغط السياسي؟"

ومن القضايا التي أثارت جدلا وتساؤلات مؤخرا في المشهد السياسي العام في ليبيا هو قرار المجلس الرئاسي الذي أصدره في 11 أغسطس 2024 بإنشاء جسم جديد تحت مسمى " المفوضية الوطنية للاستفتاء والاستعلام الوطني "، موضحا أن الهدف منها هو تنفيذ الاستفتاءات والاستعلامات الوطنية من الإعداد والتحضير إلى الإشراف على التصويت وفرز النتائج، وكذلك تسجيل المواطنين الراغبين في

المشاركة في الاستفتاءات وفقا للقوانين الانتخابية وتوزيع مراكز الاستفتاء وفقا للدوائر الانتخابية المعتمدة.

ولم يكتفي القرار بتشكيل جسم جديد لكنه منح هذه المفوضية سلطة اعتماد المراقبين المحليين والدوليين، وكذلك اعتماد الإعلاميين المحليين والدوليين لضمان التغطية الشاملة والشفافة في العملية الانتخابية، كما اعتبر الرئاسي المفوضية هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتتخذ من العاصمة طرابلس مقرا لها مع إمكانية ممارسة مهامها في أي مدينة أخرى بموافقة رئيس المجلس، وتكون قراراتها علانية ولا يجوز التدخل في اختصاصها، كما سيكون لها فروع داخل ليبيا.

ورغم ما منحه الرئاسي من صلاحيات واستقلالية للمفوضية، إلا أنه منح رئيسه " المنفي " صلاحية تحديد الموضوعات التي تتطلب إجراء عملية الاستفتاء والموافقة على نتائجها، مع ضمان حياد المفوضية والتزامها بشفافية العملية التي تجرى تحت إشرافها .

وقام الرئاسي بعمل زخم موسع حول الجسم الصحيح وسارع بنشر قرار تشكيله في الجريدة الرسمية ليصبح نافذا، وقام مستشار المجلس الرئاسي لشؤون الانتخابات، زياد دغيم بعمل دعاية موسعة للمفوضية عبر سيل من التصريحات حول أهمية الخطوة وشرعيتها وقوتها القانونية، متعمدا النيل من مجلس النواب ورئيسه، عقيلة صالح وكذلك التشكيك في شرعية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ورئيسها " عماد السايح " معتبرا مجلس إدارتها غير قانوني، في إشارات دفعت هذه المؤسسات " برلمان ومفوضية الانتخابات " إلى التخوف من فكرة الاستفتاء الوطني واعتباره خطوة لتجريدها من صلاحياتها ومرحلة جديدة لإنهاء وجود هذه الأجسام.

وبناء على ما سبق.. سارع مجلس النواب الليبي برفض هذه الفكرة والقرار، وطالب بشكل رسمي رئيس المجلس الرئاسي بسحب قراره القاضي بشأن إنشاء هيئة مستقلة للاستفتاء والاستعلام، واصفا هذه الخطوة بالخطيرة والغير مبررة، معتبرا قرار الرئاسي باطلا كونه جاء مخالفا للإعلان الدستوري.

كما قام البرلمان بدعاية عكسية لهدم قرار الرئاسي وتفريغه من مضمونه عبر مطالبة " عقيلة صالح " لجميع المؤسسات المعنية بعدم الاعتداد بهذا القرار أو العمل بما جاء فيه، مهاجما المجلس الرئاسي ورئيسه ومستشاره ومتهما لهم بتجاوز الصلاحيات المقررة باتفاق " جنيف "، وتعداها إلى اختصاصات دستورية يحتاج الخوض فيها إلى توافق وطني، مؤكدا أن هذه الخطوة لا يمكن أن يقوم بها طرف بمفرده في ظل الظروف الانتقالية التي تمر بها البلاد.

كما حاول " عقيلة صالح " والبرلمان مغازلة المفوضية الانتخابية ومديرها " السايح " عبر إعلان المجلس تحفظه على فكرة تجاوز الرئاسي لمفوضية الانتخابات بإنشاء هيئات بذمة مالية مستقلة، مشيرا إلى أن " المفوضية هي الوحيدة المخولة بأي مهام تتعلق بالانتخابات أو الاستفتاءات ولا مبرر لإنشاء مؤسسات موازية"، وفق بيانات رسمية.

وتجاهل الرئاسي كل هذه الاتهامات والرفض ومطالبته بسحب القرار، واتخذ خطوة أكثر عنفا ليؤكد مضي الخطوة والبدء في تنفيذها عمليا، بعدما أصدر في سبتمبر الماضي قرارا بتشكيل مجلس إدارة المفوضية الوطنية للاستفتاء والاستعلام الوطني، وكلف رسميا الرئيس الأسبق للمفوضية العليا للانتخابات: " عثمان أبوبكر القاجيجي " رئيسا للمفوضية الجديدة ومعه مجلس إدارة كاملا تم تسميته.

"دور الدبيبة وحكومته في القضية"

ووردت عدة أنباء وتقارير تشير إلى دور لرئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة وحكومته في ملف مفوضية الاستفتاء الوطني دون ذكر مصلحة " الدبيبة " من ذلك، لكنه متورط بشكل ما في الفكرة وداعم لها ومحرض عليها نكاية في المناوئين لحكومته.

والحقيقة، بعض الشواهد تؤكد هذه التكهنات بدور للدبيبة وحكومته في المشروع الذي أقره الرئاسي وحصنه بنشره في الجريدة الرسمية، ومن هذه الشواهد: مناقشة المجلس الرئاسي ورئيسه، محمد المنفي لهذا الملف لأكثر من مرة خلال لقاء جمعه بالدبيبة وبعض الوزراء في حكومته، والتي صرح المنفي في أكثر من مرة بأنه اتفق مع الحكومة ورئيسها في الثالث من أكتوبر الماضي على ضرورة

تفعيل مفوضية الاستفتاء والاستعلام الوطني في إطار الجهود المبذولة لدفع المسار الديمقراطي، مع التأكيد على أن المرحلة تتطلب تنسيقًا فعالاً بين مختلف الجهات لضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي بما يخدم مصالح الشعب الليبي، وفق قوله.

ومن الشواهد أيضا، استمرار المعركة المفتوحة بين الدبيبة ومجلس النواب الذي أسقط عن الحكومة الشرعية والثقة مرتين، لذا يهدف الدبيبة من هذه الخطوة طرح استفتاء على الشعب من ضمن بنوده مصير السلطة التشريعية واستمرار وجودها، في خطوة للتخلص منها وإبعادها عن المشهد بعدما ضمن الدبيبة المجلس الأعلى للدولة بدعم " محمد تكاله " للسيطرة على رئاسته والتخلص من المشري وكتلته، وحتى لو لم يستمر تكاله فالمجلس انقسم وضعف دوره ويسهل السيطرة عليه أو الإجهاز عليه.

كذلك حالة الاحتقان والصدام بين حكومة الدبيبة والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ورئيسها، عماد السايح بعد تقارب الأخير لمعسكر الشرق الليبي وعقده عدة لقاءات مع رئيس البرلمان، عقيلة صالح وقائد القيادة العامة المشير، خليفة حفتر ما سبب حالة فتور في العلاقة بين الدبيبة والسايح الذي يرى الحكومة أحد الأطراف المعرقلة للعملية الانتخابية، ما دفع الدبيبة للتنسيق مع الرئاسي للتخلص من السايح ومفوضيته، وفق بعض التحليلات الواردة في هذا الملف.

"دخول القضاء على خط الأزمة"

نذهب في " المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية " للتكهن بأن هذا المشروع " مفوضية الاستفتاء" هو مجرد أداة ضغط على مجلسي النواب والدولة والمفوضية للتسريع في إنجاز ملف القوانين الانتخابية والدستور، وأنه مجرد مماحكة ومناكفة سياسية لتصفية حسابات بين أطراف تتفق فقط على تأجيل الانتخابات لأكبر فترة ممكنة ليظلوا مسيطرين على المنصب والمشهد.

لكن الأزمة الجديدة التي تلاقت وتشابكت مع هذا الصدام بين " الرئاسي والدبيبة " من جهة ومجلسي النواب والدولة ومفوضية الانتخابات من جهة أخرى، هي إقحام مؤسسة القضاء في الأمر عبر تصدير

أحكامها بالخصوص وعبر جرها للمعركة، وفق رفع دعاوي من قبل البرلمان أو حكومته المكلفة التي اقحمت نفسها ايضا في الأزمة التي تحمل ظاهريا طابعا قانونيا ودستوريا.

وفي أول رد فعل قضائي، حكمت محكمة استئناف بنغازي بوقف نفاذ قرار المجلس الرئاسي بشأن إنشاء مفوضية الاستفتاء والاستعلام الوطني وتعيين مجلس إدارة لها، وهو ما رحب به مجلس النواب ومعه الحكومة المكلفة منه ليعتبروه قطع الطريق على مشروع " المنفي _ الدبيبة " للتخلص من هذه الأجسام أو الاستقواء عليها عبر مؤسسات انتخابية موازية.

لكن الرئاسي لم يقف صامتا حتى مع الأحكام القضائية، وسلط مستشاره لشؤون الانتخابات، زياد دغيم، والتي وردت عدة أنباء للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، بأنه وراء هذه الفكرة وأنه مهندس مشروع المفوضية الموازية لتصفية حسابات مع البرلمان الذي فصله من العضوية، وكذلك تصفية حسابات مع مفوضية الانتخابات ورئيسها السايح.

وبدأ "دغيم"، الذي كلفه المنفي بدعم من إبراهيم الدبيبة سفيرا لـ ليبيا في هولندا، يرد على الحكم القضائي ويعلق عليه بقوله، إن " قرارات رئاسة الدولة (يقصد المجلس الرئاسي وهو لا يحق أن يسميه رئاسة الدولة) من أعمال السيادة ولا تخضع للقضاء الإداري بل الدستوري، وخاصة في ظل إعلان حالة الطوارئ المستمرة منذ 2020 ، وأكدت المحكمة العليا هذه المبادئ في أحكامها الأخيرة، وإن صح وجود حكم قضائي ضد المفوضية العليا للاستفتاء والاستعلام الوطني، سننتظر تسليمه رسميا والاطلاع على أسباب الحكم وصفة الطاعن وأحقيته كصاحب مصلحة، ثم سنحيل الحكم للمحكمة العليا المختصة والراسخة منذ 78 عاما".

وفي خطوة لترسيخ وشرعنه وتثبيت المشروع الذي أقره الرئاسي بدعم الدبيبة، قال دغيم عن مشروعهم، " المفوضية العليا للاستفتاء والاستعلام الوطني هي كيان عصري مبدع، ستستمر في عملها إلى حين صدور حكم نهائي من المحكمة العليا، وستصل أعمالها إلى كل بيت ومواطن فوق سن الـ 18 عاما، ويحمل رقما وطنيا وهاتفا رسميا باسمه أو وسائل أخرى موثقة سيعلن عنها لاحقا."

هنا يحاول مستشار الرئاسي تصدير صورة للمواطن الليبي بأن المفوضية ستكون المنقذ له من الأطراف المتحكمة في المشهد والتي ترفض منحه حق الانتخاب، لكنه تناسى أنه ومجلسه وحكومته (السلطة التنفيذية الموحدة والمكلفة من اتفاق جنيف) هم أيضا أحد المعرقلين للعملية الانتخابية، وأنهم تجاوزوا مددهم القانونية وصلاحياتهم، ليجددوا الشرعة لأنفسهم بأنفسهم دون اللجوء للمواطن واستفتائه على بقائهم أو رحيلهم، ما يجعلنا نذهب بأن هذه التصريحات مجرد " ذر الرماد في العيون " من أجل دغدغة عواطف الناخب الليبي ومحاولة لتصدير صورة للمجتمع الدولي، أن الرئاسي والحكومة هما فقط الحريصين على الانتخابات، لكن الهدف الحقيقي هو استقواء هذه المؤسسات بأدوات موازية للتخلص من أي أطراف ترفض الصفقات معها أو مسايرتها في مشروعاتها الشخصية والمناطقية، ولا يعني ذلك أن البرلمان ومجلس الدولة حريصان على عملية انتخابية قريبا، بل هما أس العرقلة باتخاذ مواقف صلبة تفسد المشهد برمته.

"روايات مغايرة عن أهداف المشروع"

1- رواية الرئاسي:

وفي محاولة من " المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية " الوقوف على أصل هذه الفكرة والأسباب الحقيقية من قبل الرئاسي لاتخاذ هذه الخطوة، تحدث لأحد المقربين من المجلس ورئيسه، محمد المنفي للاستماع لرواية الرئاسي حول الخطوة، ورفض المصدر ذكر اسمه لحساسية منصبه، وقال الآتي: " من الناحية القانونية والدستورية فالمجلس الرئاسي هو أعلى سلطة تنفيذية في الدولة ولديه صلاحيات التدخل في الوقت الحرج لتصحيح الحياة السياسية، وتصحيح الديمقراطية وتنفيذ العملية الانتخابية، وفي اتفاق جنيف أسندت مهام للمجلس الرئاسي، ومنها رئاسة الدولة بكل ما تعنيه هذه الكلمة، وبالتالي يصبح لـ" المنفي " القدرة على اتخاذ إجراءات تنفيذية بما يضمن الحياة السياسية، واستمرارية الدولة كما فعل بخصوص المذكرة التي قدمها بشأن المحكمة الدستورية".

ويتابع المصدر الخاص للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية: " أما بخصوص أسباب اتخاذه خطوة إنشاء مفوضية عليا للاستعلام والاستفتاء، فوفقا لما ذكره رئيس المجلس لنا أن الفكرة جاءت بعدما تأكد له عجز مجلس النواب من السير في المسار الديمقراطي، والتحجج بالظروف السياسية، وكذلك دخول مفوضية الانتخابات ومديرها " السايح " في اللعبة، وتعطيل المسار الانتخابي بحجة " القوة القاهرة " ومعهم مجلس الدولة برئاسة " المشري " الذي عقد الصفقات والتوافقات مع عقيلة صالح والسايح وبدأوا جميعا التلاعب بالقوانين الانتخابية حتى بعدما صدرت من اللجنة المكلفة بذلك".

وحول دور الدبيبة في فكرة ومشروع الرئاسي الاستفتائي، أكد المصدر: " أري في الفترة القادمة أن يتم الفصل بين المجلس الرئاسي وبين " الدبيبة " رغم أنهم الآن على وفاق وعلى تعاون مصلحي، ولكن لا نستطيع أن نحدد أن هذه الخطوة لصالح الحكومة أو لصالح الرئاسي، ولا توجد أي علامات، والدليل أن الرئاسي لم يتدخل في المصرف المركزي، ولم يعين محافظا لكنه تدخل لتصحيح وضع المصرف ونجح في إقالة " الصديق الكبير ".

وبخصوص أزمة الحكم القضائي وتأثيره على مشروع الرئاسي، قال المصدر المقرب من المنفي للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية: " تواصلت مع " المنفي " شخصيا، وأكد لي أن حكم المحكمة في غير محله، وأنه تم نشر قرار مفوضية الاستفتاء في الجريدة الرسمية، وإجراءاته سليمة، وأنه سيتم تقديم الطعن إلى المحكمة العليا الشق الإداري فيها، وأن حكم محكمة بنغازي مجرد مناكفة من قبل محاكم الشرق مثلما صار في كثير من القضايا "، وفق معلوماته.

وكشف المصدر المطلع للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، أن " الرئاسي قد يلجا الفترة القادمة لإصدار مرسوم رئاسي بشأن تنفيذ العملية الانتخابية، مع الإبقاء على مجلس النواب في إدارة الشؤون التشريعية في الدولة، وأن مفوضية الرئاسي وسيلة إلكترونية للتواصل مع الناخبين في جميع أنحاء ليبيا، وسؤالهم عن الملفات القائمة، والضغط بطريقة شعبية على مجلس النواب لاتخاذ الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية، وأن الاستفتاء القادم قد يكون إلكترونيا أو ورقيا حسب الظروف العامة، وقرار المجلس الرئاسي إذا تم الاستفتاء فإن نتائجه تكون ملزمة، ويستمر المجلس الرئاسي في إصدار

القوانين الانتخابية وتنفيذها ، وفق المصدر الخاص الذي كشف هذه المعلومات لأول مرة وخص بها "المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية".

2- رواية البرلمان

في حين أكدت عدة مصادر برلمانية مطابقة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية أن " الرواية المتداولة داخل أروقة مجلس النواب حول فكرة مفوضية الاستفتاء التي قررها المجلس الرئاسي، أنها خطوة منه لإبعاد البرلمان عن المشهد وتفرد الرئاسي به مدعوما من قبل حكومة الدبيبة التي تربطهما علاقات استراتيجية ومصالحيه، وأن البرلمان سيظل رافضا للفكرة مهما حاول الرئاسي ومستشاره " دغيم" الترويج لها أو إبعادها عن مصير مجلسي النواب والدولة، مؤكدين أن رفض البرلمان نابع من ناحية دستورية وقانونية، كونه يرى أن هذا القرار يتجاوز صلاحيات الرئاسي ذو السلطة المؤقتة والذي تجاوز مدته القانونية أصلا، كذلك هو تدخل منه مرفوض وخطير على العملية الانتخابية برمتها، ناهيك أنه قرار جاء مخالفا للإعلان الدستوري، وكذلك تعدٍ واضح من الرئاسي على الاختصاصات الدستورية، والتي يحتاج الخوض فيها إلى توافق وطني"، وفق رواية مجموعة من أعضاء البرلمان.

سيناريوهات ومستقبل مفوضية الاستفتاء

ووسط الروايتان يظل مصير ودور هذه المفوضية الجديدة غير واضح، كون الطرفان ينتقد بعضهما البعض في خطى معروفة سياسيا بأنها ضغوطات متبادلة ومناكفات ومعارك من أجل البقاء في المشهد، لذا نطرح في هذا الإيجاز بعض السيناريوهات المتوقعة لهذا الجسم الجديد، ومنها:

1- تنفيذ الاستفتاء في ديسمبر المقبل

وهذا السيناريو مبني على ما تردد وأكدته عدة مصادر مقربة من الرئاسي ومفاده أن المجلس الرئاسي سيتجه فعليا إلى الإعلان عن تنظيم استفتاء شعبي عام بالوسائل التقنية الحديثة في الـ24 من ديسمبر المقبل، الذي يوافق الذكرى الـ 73 لاستقلال ليبيا، كما كشفت لنا مصادر مقربة من المفوضية الجديدة بأن المفوضية ومديرها "عثمان القاجيجي" بدأوا بالفعل في اتخاذ خطوات نحو الاستفتاء عبر التواصل حاليا مع جامعات لمعرفة هيكلة الاستطلاع وأدواته وكيفيته، أي أن المفوضية بدأت بالفعل عملها لكن بشكل غير معلن، وبما يؤكد أن المجلس ماضٍ بقوة في تنفيذ قراره وتفعيل مفوضية الاستفتاء والاستعلام الوطني.

لكن إشكالية تنفيذ هذا السيناريو تكمن في غياب ذكر موضوعات هذا الاستفتاء أو آليات إجرائه، ومن يستهدف بهذا الإجراء، وما الإمكانيات التقنية المتوفرة لدى الرئاسي الآن ليقدم على هذه الخطوة، وهل سيكون مجرد استطلاع رأي لمعرفة التوجه العام، أم استفتاء قانوني ملزم للجميع؟، غياب إجابات هذه الأسئلة ربما يجعل تنفيذ هذا السيناريو بعيدا بعض الشيء وإن كان واردا.

2- نجاح الضغط على البرلمان

السيناريو الآخر لمستقبل هذه المفوضية الجديدة هو أن تكون مجرد أداة للضغط على مجلسي النواب والدولة خاصة البرلمان ورئيسه، عقيلة صالح من أجل إنجاز ملف القوانين الانتخابية والدفع نحو انتخابات برلمانية على الأقل، وذلك عبر التلويح بإنهاء وجود المجلسين عبر الاستفتاءات الشعبية، التي يبدو أنها تلقى دعما دوليا ضمنيا، كون حتى اللحظة لم يصدر أي اعتراضات من قوى دولية أو حتى إقليمية على فكرة ومشروع المجلس الرئاسي بخصوص مفوضية الاستفتاء.

إشكالية هذا السيناريو تكمن في مدى رضوخ مجلس النواب لهذه الضغوط من قبل الرئاسي، فإن تأكد أن خطى الرئاسي مدعومة دوليا ربما يرضخ وينجح هذا السيناريو، وإلا سيلجأ البرلمان لمراوغات واستقواء بالقوانين والتشريعات ويتخذ خطوات استباقية ضد مشروع الرئاسي.

أمر آخر في هذا السيناريو، وهو تساؤلا عن: هل الرئاسي ومن خلفه حكومة الدبيبة يريدون إجراء انتخابات أصلا أم هي تحركات من أجل الاستفراد بالمشهد وتفريغه من جميع المؤسسات التي

تشاركهم أصلا العرقلة لمشروع الانتخابات؟، ومن ثم استفراد الرئاسي والدبيبة بقوانين انتخابية تضمن البقاء عليهما في مناصب أخرى ربما رئاسة الدولة أو رئاسة حكومات ما بعد الانتخابات.

3- تقاسم ملف الانتخابات والدستور

من الأمور الواردة أيضا، أن يتم الفصل في الاستفتاءات التي ينظمها الرئاسي بين الأجسام الحالية وبين مشروع الدستور، وأن يستهدف الرئاسي من المشروع كله إجراء استفتاء حول مشروع الدستور المعطل منذ سنوات، من أجل الخروج من تحت رحمة تشريعات البرلمان وعقيلة صالح، ولجوء الجميع لدستور دائم للبلاد رغم ما يعتريه من عوار واحتياج لإصلاحات ربما تتم مستقبلا.

وبهذه الاستراتيجية سيتخلص الرئاسي من تحكم مجلسي النواب والدولة في ملف الانتخابات عبر صياغة قوانين غير توافقية، وسط ضمانات من الرئاسي للمجتمع الدولي والقوى الإقليمية بإجراء انتخابات عامة تبدأ بانتخابات تشريعية للتخلص من البرلمان أولا ثم انتخابات رئاسية بعدها.

4- إلغاء قرار مفوضية الاستعلام الوطني

ومن السيناريوهات المتوقعة أيضا في هذا الملف، هو تراجع المجلس الرئاسي عن قرار إنشاء مفوضية للاستفتاء بعدما يضمن وجود قوانين انتخابية توافقية وكذلك الضغط على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وربما تغيير مجلس إدارتها كاملا على غرار ضربة " مجلس إدارة المصرف المركزي " بعد التخلص من المحافظ، الصديق الكبير.

لكن لن يتم الأمر إلا بعد تحقيق ضمانات للمجلس الرئاسي ومن ورائه حكومة الدبيبة، وكذلك مستشار المنفي " زياد دغيم " الذي يحشد مواقف أوروبية داعمة للرئاسية وقراراته عبر استغلاله لمنصبه سفيرا فوق العادة لدى هولندا، ومن الضمانات، قوانين تسمح للدبيبة والمنفي ودغيم بالترشح لرئاسة الدولة أو الحكومة أو رئاسة البرلمان القادم، وكذلك مكاسب سياسية تتلخص في الكف عن المطالبة بتغيير السلطة التنفيذية الموحدة " المنفي – الدبيبة "، والكف عن عقد صفقات من رئاسة المجلس الأعلى للدولة التابعة لتيار " المشري".

وفي حال تم هذا السيناريو سيتحول المشهد السياسي إلى مشهد فوضوي وضبابي، كونه سينحصر في مجموعات سياسية تربطها مصالح شخصية ومناطقية، وسيكون التوافق بينها هدفه فقط تحقيق هذه المصالح وتقاسم السلطة والبقاء أكبر فترة ممكنة في المنصب والمشهد، وهنا سيكون حتى الاستفتاء أو الانتخابات حال وقعت هي مجرد خطى وأدوات من أجل تجديد شرعية نفس الأطراف بمسميات وظيفية وسياسية جديدة وتبادل أدوار ليس إلا.

وعليه

فإن فكرة مفوضية الاستفتاء الواردة عن المجلس الرئاسي ورفضها من مجلس النواب والتخوفات المصاحبة لذلك من قبل بعض الأحزاب والقوى السياسية، لا تعدو عن كونها مرحلة جديدة من المناكفات والحروب الغير شريفة لتكسير عظام الخصم، من أجل الاستفراد بمشهد مهترئ وتوجيهه لتحقيق مصالح شخصية ومناطقية وتفريغه من مضمونه ليتحول إلى لعبة شطرنج يتبادل فيها " ديناصورات " المشهد السياسي الليبي الأدوار والمناصب والأموال وفقط.

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info